

التحول الديمقراطي: قراءات نظرية

خيرية محمد الدغيلي

جامعة مصراتة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

k.alddaghili@eps.misuratau.edu.ly

عمران محمد المرغني الجداري

جامعة الزيتونة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

omranaljd@gmail.com

تاريخ النشر: 2022.06.03

تاريخ القبول: 2022.03.31

تاريخ الاستلام: 2022.02.18

الملخص

تتناول هذه الدراسة التحول الديمقراطي من ناحية نظرية تفسيرية، وبالتالي تهدف إلى تسليط الضوء على التحول الديمقراطي من خلال تتبع أدبيات التحول الديمقراطي، وكيفية تعاطى التنظير السياسي معه، بالإضافة إلى فحص وتحليل ظاهرة التحول الديمقراطي محاولة تفسير الأطر النظرية التي تناولت التحول الديمقراطي، واستخدمت الدراسة المدخل التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن التحول الديمقراطي يحتاج إلى تربة خصبة، تتجسد في خلق ثقافة الديمقراطية، وثيقة دستورية يتخللها احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وأن عملية التحول الديمقراطي عملية تدريجية وليست طفرة فجائية. وأوصت الدراسة رغم الصعوبة بمكان، إسقاط تجربة التحول الديمقراطي لكل الدول، بكونه لكل دولة خصوصية من ناحية الولوج في مرحلة التحول الديمقراطي، إلا إن ذلك لا يمنع من الاستفادة من نجاحات تلك الدولة ومن تجاربها تجنباً للانجرار في الصراعات والحروب الأهلية. والتأكيد على قيم الحكم الرشيد المتمثلة في الروح المدنية، والسماح السياسي، والانتماء السياسي، والمواطنة، وسرعة الإنتهاء من بناء مؤسسات الدولة وإضفاء عليها الطابع المؤسسي. الكلمات الدالة: التحول الديمقراطي، الديمقراطية، النظم الدكتاتورية.

The Democratic Transition: Theoretical Readings

Omran Mohamed Aljdari

Azzaytuna University

Khiria Mohamed Alldaghili

Misurata University

Abstract

The study aims to shed light on the democratic transition by tracing the literature on democratic transition, and how political theorizing dealt with it, in addition to examining and analysing the phenomenon of democratic transition and trying to explain the theoretical frameworks that dealt with the democratic transition, and the study used the entrance Historical, descriptive and analytical method. The results of the study showed that the democratic transition needs fertile soil, embodied in the creation of a culture of democracy and a constitutional document that respects human rights and the rule of law and that the process of democratic transformation is a gradual process, not a sudden boom. The study recommended, despite the difficulty, to drop the experience of democratic transition for all countries, as each country has specificity in terms of accessing the stage of democratic transition. Emphasis on the values of good governance is represented in civic spirit, political permissiveness, political affiliation, citizenship, and the speedy completion of building and institutionalizing state institutions.

Keywords: Democratic transition, Democracy, Dictatorial regimes.

1. المقدمة

عرف القرن العشرين والواحد والعشرين العديد من التطورات التي شهدتها الدول، وخاصة في إطار ما يسمى بالثورة الديمقراطية العالمية حيث شهد العالم موجات من التحول الديمقراطي التي اجتاحت العالم والتي نتج عنها تحول عدة دول من الأنظمة الشمولية إلى الأنظمة الديمقراطية، وقد شكلت العوامل الموضوعية الداخلية والخارجية التي أوجبت على الدول تبني الديمقراطية المؤشر الاصيل في عملية التحول، هذه الدراسة تهدف إلى تقديم تصنيفاً للمقاربات التنظيرية التفسيرية، وأيضاً إلى التعمق في فهم التحول الديمقراطي كمناخ جديد يفرض إشكاليات وتحديات، وعلاوة على ذلك النظر في مسألة التحول الديمقراطي من حيث الرؤى والمنهجية والأسس، والمقاربات النظرية .

2. الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات السابقة المرتبطة بالتحول الديمقراطي، نذكر منها ما يلي:

- **دراسة هنتجتون (1991):** استعرض الباحث في دراسته الأسباب التي أدت إلى التحول الديمقراطي، مؤكداً أن جملة الأسباب الداخلية والخارجية لها دور فاعل في عملية التحول الديمقراطي، علاوة على دور نظرية المحاكاة أو كرات الثلج.
- **دراسة برزيوسكي (2000):** اقتصى الباحث في هذا البحث أثر لبيست بأن الديمقراطية ترتبط بالتطور الاقتصادي، وأن البلدان الأكثر ديمقراطية لديها مستوى تطور اقتصادي عالي. وخلص إلى أن ارتفاع دخل الفرد يرتبط بعملية التحول الديمقراطي، بمعنى كلما زاد دخل الفرد سارع ذلك في عملية التحول الديمقراطي.
- **دراسة بوثر وآخرون (2011):** هدفت إلى تفسير لماذا بعض الأنظمة تتحول نحو الديمقراطية، بينما البعض الآخر تظل تسلطية؟ ولماذا البعض أكثر ديمقراطية من البعض الآخر؟ علاوة على ذلك، قدم الكتاب إطاراً عملياً من أجل الالتقاء النظري بين ثلاثة مداخل نظرية اهتمت بتحليل ظاهرة الديمقراطية، مدخل التحديث، ومدخل التحول، والمدخل البنوي، هذا الالتقاء النظري للديمقراطية تمثلت في : التطور الاقتصادي والتقسيمات الاجتماعية، والدولة والمؤسسات السياسية، والمجتمع المدني، والثقافة السياسية، والتحويلات أو التفاعلات الدولية بما في ذلك الحروب، علاوة على ذلك عوامل وظروف وشروط أخرى مرتبطة بذلك، أيضاً قدم مراجعة للدلالات التفسيرية

لهذه المقاربة بالإضافة إلى ذلك ركز على شروط ترسيخ الديمقراطية وتعزيزها، متجسدة في مجموعة الظروف التي تبدو أنها تدعم الديمقراطيات حالما يتم بناؤها، وأكثر من ذلك ركز على العديد من المفارقات حول الخصوصية للديمقراطيات الراسخة.

3. مشكلة الدراسة

من خلال تتبع الدراسات السابقة المرتبطة بالتحول الديمقراطي، يتبين بأن هناك عدداً قليلاً من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع باللغة العربية، فجل الدراسات تركز على دراسة حالة بذاتها، في حين الدراسات باللغة الانجليزية ركزت في غالبيتها على دراسة عملية التحول في دول أمريكا اللاتينية، ودول أوروبا الغربية. فحقل العلوم السياسية عموماً وحقل السياسات المقارنة خصوصاً قدم ومازال يقدم مساهمات جلية أثرت على الفكر الانساني في مجال التحول الديمقراطي. وترتيباً على ما سبق، يمكن التعبير عن مشكلة البحث في صورة التساؤل التالي:

كيف تعاطى التنظير السياسي مع مسألة التحول الديمقراطي؟

4. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحول الديمقراطي من ناحية الأطر النظرية حيث تتجسد في:

1- تتبع أدبيات التحول الديمقراطي، وكيفية تعاطى التنظير السياسي مع التحول الديمقراطي.

2- تحليل وفحص ظاهرة التحول الديمقراطي.

3- محاولة وصف وتفسير الاتجاهات الفكرية التي تناولت التحول الديمقراطي

5. أهمية الدراسة

تتجسد الأهمية في دراسة التحول الديمقراطي، والذي يعتبر المتغير الاصيل في استقرار الدول والوصول إلى مرحلة التداول السلمي للسلطة، التي تسعى إليها كافة دول العالم، وهذا يتطلب الوقوف على الأطر النظرية والأسباب وأبعاد التحول الديمقراطي من جوانب مختلفة، بداية بتحديد مفهوم التحول الديمقراطي، وعلاقته بمفاهيم متشابهة، وصولاً إلى معوقات التحول الديمقراطي، الذي يجسد مرحلة خطيرة للدول التي تسعى للولوج في مرحلة الديمقراطية، إن الانتكاسة أو الفشل في مرحلة التحول في الغالبية تؤدي إلى إنتاج أنظمة استبدادية، أو الدخول في مرحلة صراع أو حرب أهلية تكون نتائجها وخيمة على الدولة.

6. منهجية الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك لغرض وصف وتحليل الأطر النظرية، وتحليل أسباب وأساليب، وتحديات التحول الديمقراطي، علاوة على ذلك، تسعى إلى استخدام المدخل التاريخي في محاولة لتتبع موجات التحول الديمقراطي التي شهدتها الدول.

7. الإطار النظري

أولاً- المداخل النظرية

من خلال استعراض الأدبيات التي تتناول التحول الديمقراطي يتبين بأن هناك عدة مداخل نظرية رئيسية لتفسير وتحليل هذه الظاهرة:

1-المدخل التحديثي: الذي يؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية الديمقراطية، ويربط بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية.

ومن الأوائل المنظرين لهذا المدخل آدم سميت من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطاً ضرورياً للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي، ولتحديد العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تتضح من خلال اطروحة ليست من خلال تأكيده على وجود ترابط بين الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية (بوتر، 2011، ص 42) وعليه فإن "ليبست" رؤيته تقوم على افتراض أن التنمية الاقتصادية هي التي أدت إلى الديمقراطية (Diamond, 1996, pp. 30-31) أن التنمية هي المحدد الأكثر الأهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة.

2-المدخل الانتقالي: الذي يركز على العمليات السياسية، وعلى مبادرات وخيارات النخبة لتفسير عملية الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي ليبرالي، من أشهر منظري هذا المدخل روستو فكرتهم تتمحور حول كيفية تحقيق الديمقراطية، ويرى ضرورة وجود مدخل تطوري تاريخي، يزعم أنصار المدخل الانتقالي أن المسار التاريخي للديمقراطية الليبرالية يتحدد، جوهرياً، من خلال مبادرات وأفعال النخب، وليس عن طريق بنى القوة المتغيرة، إلا أن مبادرات و خيارات النخبة لا تحدث أبداً في فراغ، حيث إنها تتشكل إلى حد ما بالبنى المجتمعة، مجموعة من القيود الطبيعية والاجتماعية، مجموعة من الفرص المتغيرة، مجموعة من المعايير، والقيم التي يمكن أن تؤثر على محتوى واتجاه خيارات النخب (بوتر، 2011، ص34).

3- المدخل البنوي: الذي يهتم بأثر تغير بنى القوة والسلطة على عملية التحول الديمقراطي، يفسرها وفقاً لفكرة ومفهوم القوة والسلطة المتغيرة، ويستند الافتراض الأساسي للمدخل البنوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجياً لبنى السلطة والقوة الاقتصادية، اجتماعية، سياسية، تضع قيوداً وتوفر فرصاً تدفع أعضاء النخب السياسية وغيرهم، في بعض الحالات، في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، بينما في بعض الحالات الأخرى، قد تقود علاقات وتفاعلات بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى، وبحسبان أن بنى السلطة والقوة تتغير تدريجياً عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات المدخل البنوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد، من أنصار هذا المدخل بارنجنون مور، ديتريكر وشماير، وتستند تفسيرات المدخل البنوي على الافتراض بأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية، أو نحو أي شكل سياسي آخر يتشكل ويتحدد أساساً وجوهرياً، بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية والمتأثرة بنمط التنمية الرأسالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، فعلى الرغم أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة، إلا إن هذه المبادرات والخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود والفرص البنوية المحيطة بها (بوثر، 2011، ص 77).

ثانياً - التحول الديمقراطي ومفاهيم متشابهة

هناك عدة مفاهيم تتداخل مع مفهوم التحول الديمقراطي لدرجة عدم القدرة على التمييز بين مفهوم التحول الديمقراطي، وهذه المفاهيم المتشابهة، لهذا تسعى هذه الدراسة لمحاولة تأصيل عدد من المفاهيم التي ارتبطت بالتحول الديمقراطي منها الانتقال الديمقراطي، والإصلاح السياسي، والتحول الليبرالي، والترسيخ الديمقراطي. فالتحول الديمقراطي هو المرحلة التي تسعى فيها الدول للتحول من مرحلة اللاديمقراطية إلى مرحلة ديمقراطية، فالنظام السياسي الذي يشهد مرحلة تحول ديمقراطي يمر بالمرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، باعتبار إن مرحلة التحول الديمقراطي مرحلة ما بين الأنظمة التسلطية والأنظمة الديمقراطية، فعندما تسعى الأنظمة التسلطية للعبور من مرحلة اللاديمقراطية إلى الديمقراطية، هذه المرحلة تسمى بالتحول الديمقراطي، هذه المرحلة تعاني الكثير من المثالب، وهذه المرحلة قد لا تنجح وتتنكس، وقد تواجه اجهاضات، ولكن تسعى الكثير من الدول في ظل وجود ثقافة الديمقراطية إلى العبور لهذا الجانب، فعملية بناء الديمقراطية يعتبر أمر ضروري لأن شكل النظام السياسي المؤسساتي والقانوني يلعب دوراً مهماً في استمرارية ونجاح النظم الديمقراطية (بولس، 2012، ص 26).

بينما يعتبر الانتقال الديمقراطي مرحلة حساسة، ومعقدة حيث يقصد بالانتقال الديمقراطي في أدبيات السياسة، وصف أي بلد تخلى عن نظام حكم سلطوي ودخل تدريجياً وبشكل سلمي إلى تجربة جديدة أكثر ديمقراطية، وتشير إلى التحول في الأبنية والاهداف، والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية، والنظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلفة بسبب تعايش كل من مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق حيث توجد ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي: الانتقال عن طريق الانتخابات النزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخرى مثل طبيعة الثقافة السياسية، ووجود بيئة دولية مناسبة لتحول يمثل التحول الديمقراطي مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي (بلعور، 2010، ص 2).

من بين المفاهيم المتشابهة مفهوم الإصلاح السياسي الذي يعني القيام بعملية تغيير في الابنية السياسية والمؤسسية ووظائفها وأهدافها، ويعني أيضاً زيادة فعالية، وقدرة النظام السياسي على التعامل مع جميع المتغيرات والإشكاليات الجديدة، فالإصلاح هو تغيير يكون من داخل النظام وبأدوات نابغة من داخل النظام، ويقوم الإصلاح السياسي نتيجة لتآكل النظام السلطوي في حد ذاته ما يعمل على تحفيز نخب المجتمع للضغط من أجل تحقيق التحول الديمقراطي، الإصلاح السياسي يعتبر مرحلة تسبق عملية التحول الديمقراطي (محمد، 2018، ص 13) وفي نفس الصدد فالتحول الليبرالي يتمتع بحرية محكومة من خلال الاهتمام بالحريات العامة القائمة على ضرورة الاعتراف بدور الفرد في المجتمعات من خلال السماح له لتحقيق ذاته واهدافه الخاصة التي تتغير مع تغيرات الظروف (محمد، 2018، ص 58) بالتالي يشير إلى مختلف التغيرات التي تحد من تدخل الدولة في حياة الناس، بالعمل على تخفيف حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي، وتسمح بحرية التعبير للمعارضة، ويعتبر خطوة نحو فرض الضغوطات لتحقيق التحول الديمقراطي، ولكن ليس بالضرورة يقود إلى تحقيق الديمقراطية (أحمد، 2016، ص 7).

ويذهب الفقه السياسي في طرح مفهوم آخر يتشابه مع المفاهيم السابقة يتجسد في الترسخ الديمقراطي الذي يعتبر مرحلة رسوخ الديمقراطية مرحلة متقدمة من عملية التحول الديمقراطي، وتحتاج إلى وقت وجهد بشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة، والترسيخ عملية يتم بمقتضاها تحويل كل مظاهر وترتيبات مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية إلى مؤسسات سياسية معترف بها، منتظمة، ومقبولة من قبل المواطنين الذين يخضعون لها، فهي

عملية تطوير وتعزيز لنظام الديمقراطي لكي يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر ولديه القدرة على الاستمرار، وعملية الترسخ أهم مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي (مسعودي، 2014، ص 150).

وبناء على ما سبق فمفهوم الترسخ الديمقراطي يهدف إلى تعزيز وتطوير النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر يكون قادراً على الاستمرار.

ثالثاً - أسباب التحول الديمقراطي

مثلت عمليات التحول الديمقراطي الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، فالموجة الأولى بدأت في العشرينيات من القرن التاسع عشر، وانتهت في عام 1928م، في الدول مثل الولايات المتحدة وسويسرا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والارجنتين وأيرلندا وأيسلندا، ويرجع المفكرين الأسباب التي أدت إلى هذه الموجة هي النمو الاقتصادي، والتصنيع، والتطور الاجتماعي، المتجسد في التحول الحضري، وظهور البرجوازية والطبقة المتوسطة، ونمو الطبقة العاملة، وخفض التفاوت الاقتصادي، وكذلك البروتستانتية شجعت على التحول وانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وما نتج عنها من انهيار الإمبراطوريات بعد الحرب (Huntington, 1991, p. 74).

يتضح من هذا أن هناك عودة عن الديمقراطية الليبرالية ، ولكن الواضح إن الاتجاه نحو الديمقراطية أكثر من العودة عنها، فالدول التي واكبت أو زادت إلى الديمقراطية ضعف عدد الدول التي رجعت إلى النظم الشمولية. بدأت الموجة الثانية من التحول الديمقراطي 1943-1962 حيث شكل انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، الذي عمل على الدفع بعملية انشاء مؤسسات ديمقراطية في الدول التي انهزمت في الحرب، حيث وصل عدد الدول الديمقراطية عام 1964 حوالي 36 دولة، ألمانيا الغربية وإيطاليا والنمسا واليابان ، وأبان الحرب البرازيل و كوستاريكا وفي أواخر عام الأربعينات، تحركت تركيا واليونان باتجاه الديمقراطية، وفي أمريكا اللاتينية بدأت الأرجواي بالتحول إلى الديمقراطية، وأعقبها الأرجنتين وكولومبيا والبيرو وفنزويلا، هذه الفترة شهدت أيضاً عودة عدة دول عن الديمقراطية الليبرالية من البيرو إلى البرازيل وصولاً إلى بولندا والارجنتين ويبلغ عدد الدول التي بقت على درب الديمقراطية حوالي 30 دولة (Huntington, 1991, p.74).

أما الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية البداية 1974، حيث نجد أن النظم التي تحولت من الشمولية إلى الديمقراطية أكثر من ثلاثين دولة بأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية، والواضح أن التحرك نحو الديمقراطية بدأ يأخذ سمة المد العالمي، انضمت اليونان إلى الديمقراطية، وفي عام 1975 التحقت اسبانيا بركب الديمقراطية،

وفي امريكا اللاتينية بدأت من الاكوادور والبيرو وكذلك بوليفيا والأرجنتين، ثم لحقت بركب الديمقراطية الأورجواي والبرازيل، أما في امريكا الوسطى امتداد الاشعاع الديمقراطي إلى الهندوراس و بلغاريا وجواتيمالا، وفي آسيا 1977م عادت الهند التي تعد الدولة الديمقراطية الأولى في العالم الثالث، بالإضافة إلى الفلبين وكوريا وتايوان وباكستان وامتد ليشمل المكسيك، وفي نهاية عقد الثمانيات اجتاحت موجة التحول الديمقراطي الدول الشيوعية، بدأت من المجر وجمهوريات البلطيق وبولندا وتداعيات الأنظمة الشمولية في المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا، وكذلك بلغاريا

وارتفعت حصيلة الدول التي تحولت إلى الديمقراطية بحلول عام 1996 ما يقارب عن 117 دولة (Diamond, 1996, p. 44).

مجل القول رغم الانتشار السريع للديمقراطية في الغالب الوضع يتطلب تطوير المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الديمقراطية فترة من الزمن وجهداً مضمناً فقد ترسخت الديمقراطية في الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة عبر فترة زمنية ليست بالبسيطة فقد أخذت عدة عقود (Haynes, 2001, p. 4) فالموجة الثالثة ناتجة عن تراكمات الموجة الأولى والثانية، وتوجد عدة أسباب أسهمت في ظهورها منها مشكلة شرعية النظم الشمولية، النمو الاقتصادي، التغيرات الحاسمة في العقائد وأنشطة الكنيسة الكاثوليكية، التغيير في سياسات الفاعلين الدوليين.

وأمام هذا التحليل فإن الديمقراطية بدأت بتوسع كبير تكتسح العالم مستفيدة من الظروف والمتغيرات الدولية، وعليه التحرك باتجاه الديمقراطية كان ظاهرة عالمية، ففي الفترة الأخيرة تحركت موجة الديمقراطية عبر جنوب أوروبا، واجتاحت افريقيا وتحركت صوب آسيا، وزعزعت الدكتاتوريات في النموذج الشرقي وصولاً إلى افريقيا، وفي هذا الإطار يقدم صموئيل هنتجتون جملة من الأسباب (Huntington, 1991, p.75).

1-مشكلة شرعية النظم الشمولية في عالم حازت فيه مبادي الديمقراطية قبولاً لدى الجميع، واعتماد هذه الأنظمة على شرعية الاداء وانهايار هذه الشرعية تحت وطأة الهزائم العسكرية والفشل الاقتصادي وازمات النفط التي شهدتها الأعوام السبعينيات.

2-النمو الاقتصادي العالمي غير المسبوق في الستينيات، والذي ارتفعت على أثره مستويات المعيشة والتعليم والطبقة المتوسطة الحضرية في عدة دول.

3-التغيرات الحاسمة في العقائد وانشطة الكنيسة الكاثوليكية والتي ظهرت على أثر مجلس الفاتيكان الثاني بين عامي 1963- 1965 وتحول الكنائس القومية من الدفاع عن الواقع إلى معاداة النزعة الاستبدادية، ومولاة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

4-التغيرات التي طرأت على سياسات عناصر خارجية، وبينها توجه المجموعة الاوربية في أواخر الستينات إلى توسيع نطاق عضويتها، والتحول الهائل في السياسة الامريكية بدءا من عام 1974 إلى دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في الدول الاخرى، والتغير الجذري الذي أحدثه جورباتشوف في أواخر الثمانيات في السياسة السوفيتية باتجاه الحفاظ على الامبراطورية السوفيتية.

5-كرات الثلج أو تداعي الأحداث الذي دعمته وسائل الاتصال الدولية الجديدة، والتحولت المبكرة التي شهدتها الموجة الثالثة، مما دفع بنماذج للجهود المتوالية الرامية إلى تغيير الأنظمة في الدول الأخرى.

رابعا - خصائص التحول الديمقراطي

1-عملية معقدة ونسبية، تبرز نسبيتها في احتمال تعرضها لانتكاسات، ومخاطر تؤثر على سير العملية الديمقراطية وتعيد النظام السلطوي، ومعقدة كونها نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتتسم بسمة التعقيد كونها تتضمن تغيرات في الأهداف والأبنية (بلعور، 2010، ص11) وتتميز عملية التحول الديمقراطي بغموض كبير، وغير معروف في فترة التحول من الخاسر أو الفائز، حتى في حالة وجود اتفاق مسبق على أهداف التحول السياسي والاقتصادي، فالعمليات التي من خلالها تتحقق الأهداف تتفاوت، والدول التي يحدث فيها تحول تتباين في مستويات عدم الاستقرار الحكومي، والجمود في اتخاذ القرار، وظهور احتجاجات عنيفة، وحروب تشترك فيها مجموعات عرقية مختلفة (Wels, 1994, p.) 381.

2-التدرج والمرحلية، أن عملية التحول الديمقراطي لا تتم بشكل مفاجئ، وإنما تمر بعدة عمليات، وتحتاج لفترة زمنية تختلف مدتها من دولة إلى أخرى ورغم الاختلاف والتباين في تجارب الانتقال بين الدول واختلاف العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي إلا أن أغلب الدول مرت عبر مسارات ومراحل لتحقيق ذلك (شوبكي، 2016، ص 92).

3- التأثير بالبيئة الداخلية والخارجية، إن عملية التحول الديمقراطي تتأثر بعدة عوامل من البيئة الداخلية والخارجية، فمع انهيار المعسكر الاشتراكي وتشكل النظام العالمي بزعامة الولايات المتحدة جعلها أكثر هيمنة على العالم، وأسهمت المؤسسات المالية الدولية في قيام مجموعة من الدول بسلسلة إصلاحات نحو الديمقراطية، ولعبت ثورة المعلومات والاتصالات دوراً بالغ الأهمية في كشف السياسات الداخلية للدول، وساهمت في نقل تجارب الدول في التحول الديمقراطي للدول الأخرى، والتدخل الخارجي دوره مؤثراً في تبني الأنظمة الديمقراطية، أما عن دور البيئة الداخلية فهو أكثر خطورة من البيئة الخارجية لأنه مهما تعاضمت العوامل الخارجية دون إرادة وطنية وتوافق ديمقراطي بين الأطراف السياسية الداخلية لن تتجح تجارب التحول الديمقراطي (شوبكي 2016، ص 93).

خامسا - مراحل التحول الديمقراطي

1- مرحلة انهيار النظام السلطوي

تعتبر هذه المرحلة إنها الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، وشهد من خلالها المجتمع عدة صراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول، وتحديد قواعد اللعبة السياسية، والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية (حمد ، 2018، ص 77) وهي المرحلة الأولى للتحول الديمقراطي، حيث تظهر في المجتمع العديد من الصراعات بين الذين يقودون عملية التحول الديمقراطي، والذين يريدون عمل بعض الإصلاحات في النظام، وبين الذين لا يريدون إجراء أية إصلاحات، ويهدف الذين يريدون إصلاحات جزئية إلى الحفاظ على شرعية النظام وتماسكه في مواجهة الظروف المحلية والخارجية التي تهدده.

فالمؤشر الحقيقي لانهاية الأنظمة الاستبدادية التسلطية يكمن في عجز هذه الأنظمة عن التجاوب مع الجماهير وغياب تام للغة الحوار واستخدام كبير للقمع إلى توجه تحرري، بالإضافة إلى غياب حرية الفكر والتعبير عن الرأي وغياب الأحزاب السياسية الحقيقية التي تؤمن بالتعددية السياسية الحقيقية، وليست الصورية ووجود مؤسسات مجتمع مدني حقيقية تفعل القناة بين الحاكم والمحكوم، في هذه المرحلة لا يشترط أن يعقب انهيار النظام السلطوي حدوث تحول للنظام الديمقراطي، إذ يمكن أن يكون التحول لنظام سلطوي آخر (البوشي، 2016، ص 17).

2-مرحلة اتخاذ قرار النظام الديمقراطي

تعتبر هذه المرحلة من أخطر وأهم مراحل التحول الديمقراطي، لأن النظام فيها يقف على الحافة، إما أن يستكمل عملية التحول التي بدأها أو يرجع إلى النظام السلطوي، وينظر إلى هذه المرحلة على أنها خليط بين مؤسسات النظام القديم والنظام الجديد، والديمقراطيون، والسلطويون فغالبا ما يتقاسمون السلطة سواء من خلال الصراع أو الاتفاق (حسن، 2017، ص 47) ويحدث التحول عندما يتكيف النظام مع المطالب والإصلاحات الجديدة، ومن ثم يكون قادراً على الحفاظ على ذاته مع عمل تغييرات جوهرية فيه، وهذه المرحلة من المراحل المهمة في عملية التحول الديمقراطي.

3-مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي

هذه المرحلة يكتسب التحول طابعه المؤسسي فيتم الاتفاق بين القوى السياسية المختلفة على قواعد اللعبة السياسية الحاكمة لها، ويتم الالتزام بها من قبل جميع القوى السياسية الفاعلة (مرزوقي، 2012، ص 107) في هذه المرحلة يتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة، ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي، ويسود اعتقاد لدى القيادة السياسية، والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطية من أجل استمرار النظام، وبقائه، وتظهر القوى المعارضة، وتطرح قضايا مهمة، وتظهر هياكل جديدة، ويكون هناك شفافية في الطرح بالإضافة إلى الاهتمام بنشر الثقافة السياسية لترسيخ الديمقراطية، ومن أهم خطواتها الإصلاح الدستوري والتشريعي، وإرساء مفاهيم دولة القانون، والانتخابات العامة الحرة والنزيهة، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية، واستحداث وتفعيل البرلمانات، وإقرار وكفالة ممارسة الحقوق والحريات العامة.

4-مرحلة النضج الديمقراطي

تعتبر أعلى مراحل التحول الديمقراطي، وتسعى الدولة في هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديمقراطي بالرفع من كفاءة، وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال عمليتين مستقلتين ومتربطتين هما الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية (كنزة و وردة، 2017، ص 77) ونقصد بالديمقراطية الاجتماعية مشاركة فاعلين جدد في العملية السياسية سواء الشباب أو النساء، حيث يتم تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية، التي تعتبر حجر الأساس في بناء الديمقراطية وتستوعب الديمقراطية الاجتماعية الأجانب حيث ينطبق عليهم شرط المواطنة من حيث الحقوق والواجبات، وبالنسبة للديمقراطية

الاقتصادية، فهي تركز على امتلاك المواطنين أفرادًا، وجماعات الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي، من خلال تأمين حقوقهم الاقتصادية، (حسن، ، 2017، ص 47) بمعنى إن مرحلة النضج تعني توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل والثروة، وإتاحة التعليم والرعاية الصحية، والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساواة في الفرص دون تمييز، وكذلك الضمان الاجتماعي للفقراء والعاطلين عن العمل والعاجزين عنه والمتقاعدين (مسعودي، 2014، ص 150).

سادسا: مؤشرات التحول الديمقراطي

يوجد عدة مؤشرات يمكن من خلالها رصد وجود تحول ديمقراطي في نظام ما من عدمه ومن أهم هذه المؤشرات:

1. انتخابات حرة ونزيهة

تعتبر حرية ونزاهة العملية الانتخابية أساس شرعية النظام السياسي، عندما تكون الحكومة منتخبة ينظر لها على أنها شرعية وديمقراطية، أما غياب الديمقراطية فهو أحد أهم العوامل التي تظهر الحاجة إلى إجراء تحول ديمقراطي (مرزوقي، 2012، ص 114) إن العملية الانتخابية مهمة، لكونها مرتبطة بعناصر أخرى تعنى بالتحول الديمقراطي، ونجد أن هناك مجموعة من العناصر يمكن من خلالها الحكم على نزاهة الانتخابات من عدمها وهي:

حرية الانتخابات: الانتخابات تعتبر حرة بالنظر إلى مدى السماح بالتعبير الكامل عن الإرادة السياسية لحرية الشعب، والتي تشكل أساس الحكم، ولكي تكون الانتخابات حرة لا بد من توافر الحريات التالية حرية التعبير والرأي والإعلام، وحرية التجمع السلمي، وحرية تأسيس الجمعيات، المساواة دون تمييز (مرزوقي، 2012، ص 114).

سلامة الانتخابات: وهي أهم شروط العملية الانتخابية الديمقراطية، حتى تكون الانتخابات سليمة

نزاهة الانتخابات: ويقصد بالنزاهة هنا نزاهة الإجراءات، ونزاهة الآثار المترتبة عن الانتخابات، ونزاهة الاختيار الفعلي للناخب يمكننا الحديث عن وجود تحول ديمقراطي دون وجود انتخابات حرة ونزيهة، تتسم بقدر عال من الشفافية، حتى تضمن فرصًا متكافئة لكل الأطراف المتنافسة في الوصول إلى السلطة، ويتمكن من خلالها أفراد

المجتمع الناخبون من ممارسة حق الاختيار بحرية كاملة، والانتخابات تعتبر وسيلة مهمة لضمان اختيار الحكام في النظام الديمقراطي، ووسيلة للتعبير عن سيادة الشعب .

2. بناء المؤسسات الديمقراطية

وجود المؤسسات الحديثة في النظام السياسي من أهم مؤشرات التحول الديمقراطي، وذلك لأن مستوى المؤسسة في المجتمع معيار أساسي للديمقراطية، وإن غياب المؤسسات يعوق الوصول إلى ديمقراطية حقيقية، لذلك يمكن القول أن المؤسسات ترتبط عضوياً بالتحول الديمقراطي، ويؤكد عالم السياسة الأمريكي مايرون ويتير أن أي نظام سياسي حديث يتميز بالضرورة بوجود العديد من المؤسسات، والإجراءات لحل وتسوية الصراعات التي تلازم المجتمعات الحديثة، ويرجع ويتير، تميز مجتمع على مجتمع آخر بقدرة أفراد المجتمع على بناء واستمرار المؤسسات (Lipset., 1995, p. 54) اهتمت كثير من الأدبيات والدراسات الغربية ببيان فضل المؤسسات على التنمية السياسية، والتحول الديمقراطي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها: تفترض عمليات التحديث والتنمية السياسية والتحول الديمقراطي بناء مؤسسات قوية في المجتمعات النامية، فلا توجد استراتيجية محددة لبناء المؤسسات، فالمؤسسات يجب أن تنبع من واقع المجتمع، وتعمل وفق القيم السائدة فيه، وبهذا تستطيع المؤسسة أن تتعرف على مطالب المجتمع ، وتتخذ القرارات الكفيلة بالاستجابة لها.

إن بناء المؤسسات يفرض على القيادة السياسية إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة في الحياة العامة، وعمليات التحول الديمقراطي تتطلب بناء مؤسسات سياسية تحقق شروط الفاعلية والتأثير ، أو ما يعرف بمعايير المؤسسة حتى تتمكن أداء دورها في بناء وتأسيس نظام سياسي وديمقراطي (مرزوقي، 2012، ص 115).

3- حرية الرأي والتعبير

العديد من الباحثين والسياسيين تحدثوا عن الحريات بشكل عام، وما يهنا هو حرية الصحافة وحرية الرأي اللذان وضعهما ضمن الحريات الفكرية عندما صنف الحريات العامة، ومعنى الحرية الفكرية، أن يكون للإنسان المقدرة، على إظهار أفكاره أما حرية الصحافة فتعني أن لا تكون هناك رقابة من قبل السلطة على ما تنشره الصحف من أخبار وتحقيقات وأعمدة ومقالات، وتسهم بها في توعية الجماهير والرقابة على أجهزة الدولة،

ومحاربة الفساد ومناقشة السياسات العامة، وعرض مختلف الآراء المؤيدة منها والمعارضة، ويعد هذا مؤشراً من مؤشرات التحول الديمقراطي (Lipset., 1995, p57)

4- سيادة القانون

يقصد بسيادة القانون أن تكون هناك مجموعة من القواعد تنظم الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية في المجتمع، ويلتزم بها الحاكم والمحكوم، لذلك ذهب أحد كبار رجال الثورة الفرنسية ميرابو إلى القول، إن القانون سيد العالم، وإن النظام الديمقراطي يجعل السيادة للجماعة وليس للحاكم مع الاعتراف بحقوق الأفراد، وحياتهم واعتبارها حقاً مقدساً لا يجوز المساس بها، وتصونها السلطة وتحميها، كما أن سيادة القانون هي الضمانة الأساسية لحقوق الأفراد، وحياتهم في مواجهة تعسف السلطة، وكفالة المساواة بين المواطنين دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة، وبدون سيادة القانون لا يمكن قيام الديمقراطية، وإن اجتمعت العناصر الأخرى، و بصفة عامة، يمكن القول أنه مع تعدد المؤشرات التي يمكن الاستناد عليها للقول بحدوث تحول ديمقراطي في بلد ما إلا أنه لا مناص من وجود المؤشرات الأربعة السابقة ذكرها (مرزوقي، 2012، ص 15).

سابعا - العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي

هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في حدوث عملية التحول الديمقراطي، ويمكننا تصنيفها إلى مجموعتين هما:

أ). العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي

1. دور القيادة السياسية والنخب السياسية:

القيادة السياسية عامل مهم، وحيوي في إقامة الديمقراطية، فالقيادة السياسية تبادر باتخاذ قرار التحول الديمقراطي على إثر دوافع متنوعة حيث إنه من الضروري لعملية التحول الديمقراطي، وجود قيادة ماهرة، يتسنى لها المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية، وحماية الأفراد من تعسف، وديكتاتورية الدولة، وعمل حوار وطني مع الجماعات الاجتماعية المعارضة المختلفة، التي تهدد عملية التحول مصالحها، ومحاولة الوصول إلى أكثر وسيلة ترضى جميع الأطراف وتحقق مصالحهم (البوشي، 2019، ص 10).

2. انهيار شرعية النظام السلطوي:

إن الشرعية من أهم مرتكزات استمرار النظام السياسي، فإذا فقدت هذه الشرعية وأخفق في حل المشاكل والأزمات التي تعترض المجتمع يؤدي ذلك إلى فقدان الشرعية والقبول الجماهيري والرضاء الشعبي، (أحمد، 2016، ص5) وتنشأ النظم السلطوية للخروج بالدولة من الأزمات الاقتصادية، استقطاب جماعي، عنف، وإعادة تأهيل المجتمع، وذلك لمدة زمنية معينة، وبعدها إما أن تكتمل مهمتها إن نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي السلطة، أو تنتهي شرعيتها في حالة فشلها في تحقيق ما خول إليها من مهام، وهناك مظاهر أخرى تحمل في طياتها فقدان النظام السياسي شرعيته، منها التغيير في القيم المجتمعية، وثقافة المجتمع، وبالتالي يصبح المجتمع أقل تسامحاً، وتفاعلاً مع النظام، ومؤسساته في مواجهة موجات الغضب، وتختلف مشاكل الشرعية في النظم السياسية للدول حيث يمكن أن تكون نتيجة ضعفه لاستقطاب الجماهير أو نتيجة انعدام آليات التجديد الذاتي للشرعية، أو نتيجة عدم تحقيق الوعود، وهذا يؤدي إلى ضعف، وتدهور النظم السياسية، فالنظم السياسية التي تعاني من المشاكل تميل إلى انتهاك القواعد الدستورية، والقانونية، وتحويل الدستور إلى وثيقة شكلية توضع لتغطية ممارسات الحاكم، وإضفاء الشرعية عليها، لذلك من السهل إقراره وتغييره وخرقه، نستنتج من ذلك نظام يعاني من مشكلة غياب الديمقراطية مما يؤدي إلى المعاناة من غياب الاستقرار، وفقدان الكفاءة في الإنجاز، ولضمان الحفاظ على شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة، وعلى استقرارها، والحل يتمثل في انتهاج الديمقراطية

العوامل الاقتصادية:

يعتبر الاقتصاد عامل مهم في عملية التحول الديمقراطي بسبب العلاقة المتشابكة مع السياسة، فالزيادة في النمو الاقتصادي بدوره يزيد من ارتفاع مستوى التعليم مما يؤدي لخلق قوى اجتماعية جديدة تريد التعبير عن مصالحها من خلال قنوات ومؤسسات شرعية، تهدد استقرار النظام القائم فتلجأ الدولة عند وجود اختلالات إلى اقتراح بعض الإصلاحات (اسماعيل، 2007، ص 33).

3. الثقافة السياسية:

تعرف الثقافة السياسية بأنها مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السياسية المسيطرة في الدولة، والنظام السياسي يخلق ويفرض ثقافة سياسية تتماشى مع النظام الحاكم، أي تتعلق بالتوجهات السياسية نحو النظام السياسي التسلطي فكلما كانت الثقافة السياسية سليمة كلما ساهمت في نجاح التحول الديمقراطي، ويختلف دور

العامل الثقافي من مرحلة لأخرى، ففي بداية عملية التحول تكون الثقافة أقل أهمية من مرحلة بناء المؤسسات الديمقراطية (اسماعيل، 2007، ص 33).

4. قوة المجتمع المدني:

مؤسسات المجتمع المدني حجر الأساس للديمقراطية، حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات، فهم يتخذون الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التي تتصارع، والتي تؤدي إلى تآكل قدرة الحكام السلطويين على السيطرة على مجتمعاتهم، فالمجتمع المدني هو عبارة عن، جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنظمة بشكل رسمي وتعمل في ميادينها في استقلال نسبي عن سلطة الدولة (شوبكي، 2016، ص 76) والتي تسعى بطريقة ما إلى توطيد ما هو قائم من القواعد والمعايير، والهياكل الاجتماعية أو تغييرها، ويشمل المجتمع المدني على تنوع هائل ونطاق واسع من الاختلافات من حيث الأغراض، والأحجام، والموارد، والأشكال المؤسسية، والثقافات التنظيمية، وأساليب إدارة الحملات، ومن هنا يتضح لنا أن المجتمع المدني مظلة عريضة لكثير من المنظمات مثل الأحزاب والنوادي وال نقابات وجماعات الضغط والجمعيات الأهلية (سلامة، 2016، ص 44).

ب). العوامل الخارجية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي

1. دور القوى الكبرى

يمكن الإشارة إلى دور الدول التي تتحكم في السياسة الدولية في اتجاه دول العالم الثالث، فالولايات المتحدة الأمريكية تلعب دوراً داعماً في التحول الديمقراطي بشتى الطرق سواء الطرق المباشرة أو غير المباشرة، من خلال العديد من الاساليب الدبلوماسية والمالية حيث تصاعد التركيز الخطابي على قضية الديمقراطية لأنها تحتل مكانة بارزة في الاجندة الدولية الجديدة، هناك مؤشرات توضح أن البيئة الدولية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي سابقاً أفرزت توافق بين القوى الكبرى، حول ضرورة لعب دور كبير لدعم التحول الديمقراطي (سمية، 2013، ص 24).

2. أثر العدوى في الانتشار

أثر العدوى والتقليد كرات الثلج، للتحول الديمقراطي الناجح من دولة إلى دولة أخرى، حيث يشجع ذلك على إحداث تحول ديمقراطي، ففي أوائل موجة التحول الديمقراطي، ونجاحها شجعت الدول الأخرى على السعي في طريق الديمقراطية (حسن، 2017، ص 49).

3. تأثير النظام الدولي الجديد

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الشيوعي الذي كان يمثل القاعدة الكبرى لهذه الانظمة السلطوية بالغ الاثر على الدول التي انتهجت التحول الديمقراطي، وتحولت أغلبها إلى الديمقراطية الليبرالية، وكذلك تدعم القوى والاتجاهات المعارضة التي تطالب بالحرية والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب الرأي العام (شوبكي، 2016، ص 79).

ثامنا - أنماط التحول الديمقراطي

أنماط التحول الديمقراطي تعني الأشكال أو الإجراءات التي اتخذها التحول من نظام سلطوي إلى نظام آخر ديمقراطي، للوصول إلى الديمقراطية فقام صمويل هنتجتون (Huntington, 1991, p185) بتحديد ثلاثة أنماط وهي:

- **التحول من أعلى:** ويسميه البعض منحة الديمقراطية هذا النمط تمنح السلطة الحاكمة للشعب حق ممارسة الديمقراطية، والدافع في الغالب عندما تشعر القيادة، والنخبة الحاكمة، بأن الانشقاق على النظام القائم تصاعد حدته، وأن محاولة استخدام القوة ضد الجماهير أصبحت وشيكة الوقوع، بالتالي تأخذ بزمام المبادرة، وتمنح الشعب بعض الإصلاحات، وقد يكون ذلك انعكاساً لرغبة حقيقية في التحول نحو الديمقراطية أو حيلة سياسية للخروج من مأزقها، وبالتالي تتيح لنفسها الوقت لصياغة آليات جديدة تمكنها من مد هيمنتها.

ويمكن التمييز بين نوعين من القيادة التي تبادر بإحداث التحول هناك: مبادرة القيادة السياسية المدنية التي يرتبط اختيار هذه النخبة بالحاجة لإجراء تغيير رمزي تستقبله القوى الاجتماعية، والإقليمية، والدولية المعنية باعتباره نقلة جذرية، واختلاف تام مع الحقبة السابقة خاصة على مستويات التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والخطاب الإيديولوجي عن طريق اتخاذ جملة من القرارات التي تستهدف إحداث التغيير الجذري (Huntington, 1991,p185).

وبالتالي يعتبر تحولاً دعائياً من وجهة نظر النخبة الحاكمة إلا أنه لا يفقد المغزى المهم لعملية التحول، بمعنى إنه لا ينبغي اعتباره مبرراً لتجاهل التطور الذي حدث في النظام السياسي، بسبب التحول لأن الطابع الدعائي يخفي تدريجياً لصالح تحول ديمقراطي تدريجي، وهناك مبادرة القيادة العسكرية الحاكمة حيث لا يعتبر أصحاب

المبادرة الثانية العسكريون أنفسهم حكاما دائمين للبلاد ويقدمون تصورا مفاده أنه بمجرد أن يصححوا الأخطاء التي دفعتهم لتولي السلطة سوف يتنازلون عن السلطة، ومع ذلك يحتفظون لأنفسهم بحق العودة إلى السلطة مرة أخرى فعندما تكون هناك ضرورة لذلك أو عندما تتهدد مصالحهم، ويعني ذلك أن قادة النظام السلطوي مدنيون كانوا أو عسكريون فهم يؤدون دورًا حاسمًا .

- **التحول من خلال التفاوض:** هذا النمط تضطر النخبة الحاكمة للتخلي عن نظامها السلطوي الذي أصبح مهددًا بعدم الاستقرار الداخلي، ومعرضا لضغوطات عنيفة تبلغ بانهيائه، ومصدر الضغوطات هو الرأي العام والضغوطات الغربية اللذان يظهران حماسًا متزايدًا للديمقراطية وحقوق الإنسان (العقون، 2010، ص 169).

إن عملية التحول الديمقراطي تكون من خلال مبادرة مشتركة من النظام الحاكم والمعارضة معًا، فالنظام السلطوي يدخل في حوار مفتوح ويتفاوض مع قادة المعارضة. وقد تنتج المفاوضات بين النظام الحاكم والمعارضة عن اتفاق تضع في الاعتبار المصالح الحيوية للقوى المشاركة فيه أو لا يتم ذلك إلا بعد الدخول في مساومات، وتنازلات من قبل النظام الحاكم أو المعارضة، وهناك مجموعة من العوامل تدفع القادة السلطويين إلى التفاوض مع النخب الرئيسية في المجتمع، منها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدهور شرعية النظام السياسي أو تزايد الضغوط الخارجية المطالبة بالانفتاح الديمقراطي، في حين تلجأ القوى السياسية والاجتماعية المعارضة داخل النظام إلى أسلوب التفاوض لتصل إلى اتفاق يحقق بعض من الطموحات، وإذا شعرت المعارضة بإقصائها وعدم فعالية النمط التفاوضي فلن يكون امامها إلا العنف لتقويض النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي (محمود، 2013، ص 7).

- **التحول من أسفل:** يتسم هذا النمط بتصاعد قوة المعارضة وانهايار قوة النخبة الحاكمة ومن ثمة انهيار النظام السلطوي مما يدفع القيادات السلطوية في الانطلاق تجاه الإصلاحات من أجل احتواء الأزمة، وهذا النمط يوضح أهمية دور الضغوط الشعبية في الدفع اتجاه التحول الديمقراطي، ويفرض الشعب تحولاً ديمقراطياً بعد فترة من أعمال العنف، التي تصل لحد للصراع الدموي ويقصد به التحول الديمقراطي الذي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة، وانتشار أعمال الاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات العامة غير المنظمة مما يؤدي إلى استسلام القيادات السلطوية للضغوط، وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية، فالتحول الديمقراطي هو النمط من الحياة السياسية الذي يتطلب توافر الحماية للتنوع

والاختلاف والعمل على تأمين الظروف المتناغمة داخل المجتمع حتى يكون ديمقراطياً والعمل على تواجد ثقافة الحوار والتسامح بين مكونات الشعب، لأنها تحافظ على الهوية الثقافية الديمقراطية (حسن ، 2017، ص50).

تاسعا - تحديات التحول الديمقراطي

هناك عدة تحديات تواجه التحول الديمقراطي منها:

- **التحديات المؤسسية والدستورية:** إن التحديات المؤسسية لدى الدولة الآخذة في التحول الديمقراطي تظهر في ضعف البناء المؤسسي الحديث (شوبكي، 2016، ص 88) فكثير من المفكرين يرون إن الضعف في البناء المؤسسي يجعل من الممارسات الشخصية تتفوق على الممارسات القانونية، مما يؤدي إلى استمرار الصراعات السياسية، ويكون عائق في وجه استمرار الدولة لأنه يؤدي إلى انفجار من الداخل ويعود سبب الخلل البنوي إلى تفسيرات عدة منها: المدخل النفسي السيكولوجي الذي يفسر فشل العمل الجماعي يستند إلى بعض الأشخاص الذين يعاونون من فقر في الاحساس بالأمان والرغبة في الزعامة والسيطرة، ويروا استحواذهم على السلطة يشبع غريزة تحقيق ذاتهم (حمد، 2018، ص 582) فمرحلة الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي يستوجب كتابة دساتير جديدة، وهذه المرحلة تواجه مجموعة من التحديات بداية من إقرار مواد دستورية مثار للجدل والانقسام وتكون حامية لحقوق المواطنين بما فيهم الاقلييات، وهذه مرحلة تتسم بالانقسامات والنزاعات وتسويات بين الاطراف المتصدرة للمشهد السياسي، وتوضع هذه التسويات في الدستور الجديد وتكون حلاً مؤقتاً لمشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية (شوبكي، 2016، ص89).

- **البيئة الثقافية والاجتماعية:** الموروث الثقافي والتاريخي يلعب دوراً سلبياً في الدول الآخذة بالتحول الديمقراطي، فالثقافة السائدة إذا كانت معادية للديمقراطية وتعيق من انتشار المعايير الديمقراطية من خلال عدم ملائمة توجهاتها ومعتقداتها وقيمها للنهج الديمقراطي، فتتكر شرعية قيام المؤسسات الديمقراطية، كذلك تبرز التحديات الثقافية والاجتماعية في المجتمع الذي يتصف بقوة البنى التقليدية ذات العلاقات القبلية التي تخلق الانتماء لأشخاص وتضعف الولاء للدولة ومؤسساتها مما يضعف انتشار القيم الديمقراطية، ويسبب العنف بين الدولة والمعارضة وغياب اسلوب الحوار والتعددية الفكرية والسياسية (شوبكي، 2016، ص 88).

- **التحديات الاقتصادية:** ضعف النمو الاقتصادي وغياب الإصلاح السياسي وعدم قيام الدولة بواجباتها الاجتماعية يزيد من العاطلين عن العمل، فعدم الاستقرار السياسي أضعف من حجم الاستثمارات الاقتصادية التي تشكل تحديات واضحة أمام التحول الديمقراطي، بانهايار الطبقة الوسطى، يجعلهم عرضة للابتزاز المادي

وخاصة في الانتخابات، فالقرار السياسي يكون رهين مجموعة واحدة، وتتميز عملية التحول بتعالى المطالب الشعبية المتعلقة بتحسين الوضع الاقتصادي وخلق فرص العمل فتكون الحكومة والنظام الحاكم الجديد أمام ضغوطات شعبية، وهذه التحديات تتشكل أبرزها بسبب سوء الوضع الاقتصادي، وتسبب ارتباك في المشهد السياسي يرافقه انفلات في الوضع الامني (شوبكي، 2016، ص 90).

8. الخاتمة

اهتم حقل العلوم السياسية بظاهرة التحول الديمقراطي، وقدم مقاربات تنظيرية تفسيرية فسرت التحول الديمقراطي بأنه الانتقال من صيغة نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وإنها عملية معقدة وتحتاج لنجاحها فترة من الزمن، وتتم عبر مراحل تتشابه فيها الخصائص السلطوية، والخصائص الديمقراطية لهذا متوقع حدوث انتكاسة لعملية التحول أو التراجع ومن الممكن حدوث ترسيخاً لديمقراطية، وهذه العملية تتضمن تتبعا زمنياً عبر مراحل، بداية بالقضاء على النظام السلطوي ثم اجتياز المرحلة الانتقالية وصولاً إلى مرحلة الرسوخ، إذ الديمقراطية عملية تراكمية تاريخية شاملة.

1.8 النتائج

1. التحول الديمقراطي مرتبط بالعوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية السائدة في الدولة.
2. سرعة التحول الديمقراطي مرهونة بالعوامل الداخلية والخارجية، وتشكل في نفس الوقت المتغير الأصيل الذي يؤدي إلى التحول الديمقراطي.
3. التحول الديمقراطي يحتاج إلى تربة خصبة، تتجسد في خلق ثقافة الديمقراطية، وثيقة دستورية تتخللها احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون.
4. عمقت هذه الدراسة في مسألة التحول الذي فتح المجال أمام التنظير السياسي لإيجاد مقاربات تنظيرية تفسيرية.
5. عملية التحول الديمقراطي عملية انتقالية من وضع استبدادي قمعي تسلطي إلى وضع ديمقراطي
6. عملية التحول الديمقراطي عملية تدريجية وليست طفرة فجائية.
7. لا يوجد متغير واحد كافي لتفسير نمو التحول الديمقراطي في كل الدول أو في دولة واحدة.

2.8 التوصيات

1. رغم الصعوبة بمكان إسقاط تجربة التحول الديمقراطي لكل الدول، بكونه لكل دولة خصوصية من ناحية الولوج في مرحلة التحول الديمقراطي، إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة من نجاحات تلك الدولة ومن تجاربها تجنباً للانجرار في الصراعات والحروب الأهلية.
2. التوافق بين الأطراف السياسية، والإيمان بالتداول السلمي للسلطة، حتى تضمن مرحلة التحول الديمقراطي.
3. الدول التي تسعى للتحول الديمقراطي، فمرحلة التحول تمثل نقطة مفصلية في حياة الدولة التي تسعى للولوج إلى التحول، وتمثل مشاركة الجميع في الحياة صمام آمان .
4. تأكيد على قيم الحكم الرشيد المتمثلة في الروح المدنية، والسماح السياسي، والانتماء السياسي، والمواطنة.
5. سرعة الانتهاء من بناء مؤسسات الدولة وإضفاء عليها الطابع المؤسسي
6. لتحقيق عملية التحول الديمقراطي، وبناء دولة ديمقراطية يلزم توفير بيئة سليمة، ويكون ذلك عن طريق المشاركة السياسية في اتخاذ القرار وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة مع الشفافية التامة لنجاح عملية التحول الديمقراطي.

المراجع

- أحمد، إيمان (2016) *قراءات نظرية " الديمقراطية والتحول الديمقراطي "* المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- اسماعيل، إسماعيل، إسماعيل احمد (2009) *تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر*، مجلة الديمقراطية، مج9، ع34، الناشر: مؤسسة الأهرام مصر.
- البوشي، شريف (2019) *الانتقال الديمقراطي " العوامل والمراحل والأشكال*، المعهد المصر للدراسات.
- العقون، سعاد (2010) *نمط التحول الديمقراطي في التجربة المغاربية تحديات وعراقيل*، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر "3"، مجلة المفكر، العدد الثامن.
- بلعور، مصطفى (2010) *التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية -دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (2008-* 1988)، دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، الجزائر.
- بوثر، ديفيد (2011) *الديمقراطية التحولات السياسية نحو الديمقراطية في العالم* ، ترجمة مالك ابوشهيوه وحمود خلف، طرابلس: المؤسسة العامة للصحافة.

بولس، مينا اسحق طانيوس (2012) *التحول الديمقراطي والتغير في السياسة الخارجية* "دراسة لسياسة كوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية (خلال الفترة من 1988 حتى 2007)، ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

حسن، إيمان (2017) *المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي* "إطار نظري مفاهيمي" معهد البحرين للتنمية السياسية، سلسلة كتب برلمانية، ط2.

حمد، زياد جهاد (2018) *العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي*، مجلة *مداد الاداب*، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية.

سلامة، عبد الرحمن يوسف (2016) *التحولات السياسية والإقليمية وأثرها على الإصلاح السياسي في الجزائر (2012-2016)*، ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

شرف كنزة، طاهري وردة (2017) *التحولات السياسية والإقليمية وأثرها على الإصلاح السياسي في الجزائر (2012-2016)*، ماجستير، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر.

شوبكي، محمود سليم هاشم (2016) *سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015*، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين.

عطاء الله، سمية (2013) *دور الانتخابات في تفعيل التحول الديمقراطي وإرساء الحكم الراشد نموذج "الجزائر"*، ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-الجزائر.

محمد، صخري (2018) *المدخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي*، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجزائر.

محمود، صدفة محمد (2013) *مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به*، جامعة القاهرة مصر.

مرزوقي، عمر (2012) *المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر إشكالية الدور*، مركز دراسات الوحدة العربية.

مسعودي، يونس (2014) *التحول الديمقراطي: مقارنة مفاهيمية نظرية*، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة ابوبكر بلقايد -تلمسان.

Diamond, L. J. (1996). Is the third wave over?. *Journal of democracy*, 7(3), 20-37.

Haynes. (2001). *Democracy in the Third World*, Cambridge: Polity Press. 4.

Huntington, S. P. (1991). The third wave: Democratization in the late twentieth century. University of Oklahoma press.

Lipset, S. M. (1995). The social requisites of democracy revisited. In Einigung und Zerfall: Deutschland und Europa nach dem Ende des Ost-West-Konflikts (pp. 287-314). VS Verlag für Sozialwissenschaften. #

Welsh, H. A. (1994). Political transition processes in Central and Eastern Europe. Comparative Politics, 26(4) (Jul., 1994), 379-394: <https://doi.org/10.2307/422022>

المعلومات البيوغرافية للباحث الثاني:

الاسم: خيرية محمد محمد الدغيلي

التخصص: العلوم السياسية "علاقات دولية"

الدرجة العلمية: محاضر

الاهتمامات: علاقات دولية، الديمقراطية، حقوق الانسان

البريد الإلكتروني: k.alddaghili@eps.misuratau.edu

المعلومات البيوغرافية للباحث الأول:

الاسم: عمران محمد المرغني الجداري

الدرجة العلمية: محاضر

التخصص: العلوم السياسية "نظرية سياسية"

الاهتمامات: التحولات السياسية المعاصرة، الإسلام

السياسي، الديمقراطية، المجتمع المدني

البريد الإلكتروني: omranaljd@gmail.com